



بيان

السيد وليد المعلم

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة السابعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك - 1 تشرين الأول 2012

**السيد فوك يريميتش Vuk Jeremic**  
**رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة،**

يطيب لي أن أهنئكم وبلدكم الصديق صربيا على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة أعمالنا بما يعيد لرئيس الجمعية العامة دوره الهام والمحايد في الاضطلاع بمهامه بعيداً عن أية أجندات سياسية، وطنية أو دولية، تنتهك قواعد القانون الدولي وتتناقض جهود تحقيق الأمن والاستقرار في العالم. كما نتمنى النجاح للأمين العام للأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامه تعزيزاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة،**

يواجه عالمنا المعاصر أحداثاً كثيرة عصفت به وبدوله وما تزال تلقي بظلالها على المشهد الدولي، حيث تواجه بلدان عديدة أزمات سياسية واقتصادية ومالية تتجاوز قدرة الدول على مواجهة تداعياتها بشكل منفرد. وفيما انتظرت شعوب العالم رؤية جهود دولية فاعلة ومنسقة للتغلب على تلك الأزمات، فإن واقع الأمر يشير بدلاً من ذلك إلى تصاعد نزعة الهيمنة والتسلط على مقدرات الدول والشعوب بشكل يتناقض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وبدلاً من السعي للمساهمة في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية، تستمر دول معروفة بانتهاج سياسات استعمارية بشكل جديد تقوم على النفاق السياسي في تعاملها مع الأزمات. فتحت ذريعة التدخل الإنساني، يتم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وتفرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب تفتقد للأساس الأخلاقي والقانوني، وباسم مفاهيم من قبيل مسؤولية الحماية تُفرع أطول الحرب ويتم نشر الفتن والاضطرابات في بنية المجتمعات الوطنية. ولعل الأدهى من ذلك كله أن نرى أعضاء دائمين في مجلس الأمن، ممن شنوا الحروب بذريعة مكافحة الإرهاب، يقومون بدعم الإرهاب في بلادي دونما أي اعتبار لقرارات الأمم المتحدة التي أُرست

ضوابط وآليات لتضافر الجهود الدولية في مكافحة هذه الآفة بعيداً عن التجاذبات السياسية وازدواجية المعايير .

### السيد الرئيس،

تواجه بلادي منذ عام ونيف إرهاباً منظماً طال مواطنينا وكوادرننا البشرية والعلمية ومؤسساتنا الوطنية وكثيراً من معالم سورية الأثرية التاريخية عبر تفجيرات إرهابية واغتيالات ومجازر وأعمال نهب وتخريب روعت المواطنين في العديد من مناطق سورية، وآخر مثال على ذلك التفجير الإرهابي الذي جرى مؤخراً في دمشق بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٢، والذي اعترفت "جبهة النصرة"، أحد أذرع تنظيم القاعدة بتنفيذه. ولا نستغرب فشل مجلس الأمن في إدانة هذه التفجيرات الإرهابية لأن بعض أعضائه هم من يدعم مثل هذه الأعمال. إن هذا الإرهاب المدعوم خارجياً وما يرافقه من تحريض إعلامي غير مسبوق قائم على إذكاء التطرف الديني الذي ترعاه دول معروفة في المنطقة، وتسهيل تدفق السلاح والمال والمقاتلين عبر حدود بعض دول الجوار، سواء تلك التي تغض الطرف عن نشاط المجموعات الإرهابية العابرة لحدودها، أو تلك التي توفر دعماً مادياً ولوجستياً نشطاً انطلاقاً من أراضيها للمجموعات الإرهابية المسلحة، إنّ هذا الواقع يدفعني للتساؤل: هل كان التوافق الدولي حول مكافحة الإرهاب التزاماً جدياً أخذته دولنا على عاتقها أم مجرد حبر على ورق؟ وفي أي سياق يمكن لنا تصنيف طلب الولايات المتحدة الصريح من المجموعات الإرهابية المسلحة عدم تسليم أسلحتها استجابة لمراسيم وقرارات العفو الصادرة عن القيادة السورية؟ كما نتساءل عن مدى انسجام التصريحات القطرية والسعودية والتركية والأمريكية والفرنسية، المحرّضة والداعمة بوضوح لا لبس فيه للإرهاب في سورية بالمال والسلاح والمقاتلين الأجانب، وما مدى انسجام كل ذلك مع المسؤوليات الدولية لهذه البلدان في مجال مكافحة الإرهاب. إن إحدى المفارقات التي نواجهها تتمثل في تشجيع المتطرفين في بلدان داخل المنطقة وخارجها على التوجه إلى حدود سورية وداخلها لتنفيذ الأعمال الإرهابية تحت مسمى " الجهاد " وذلك بالتعاون مع إرهابيي الداخل، وهي حقيقة أكدتها تقارير المراقبين الأممين

والمراقبين العرب من قبلهم. وقد قَدّمت سورية نتيجة لذلك حتى اليوم آلاف الشهداء من أبنائها العسكريين والمدنيين ثمناً لسعيها للدفاع عن سلامة الدولة السورية ومواطنيها في وجه تلك الحملة الإرهابية العالمية.

### السيد الرئيس،

لقد بادرت الحكومة السورية بالدعوة للحوار في بداية الأحداث التي شهدتها بلادنا دون أن يلقى ذلك أي استجابة لدى معظم أطراف المعارضة. كما استجابت حكومة بلادنا على امتداد مراحل الأزمة لكل مبادرة مخصصة رمت إلى المساعدة في إيجاد حل سلمي يقوم على الحوار الوطني بين السوريين ورفض الاستقواء بالخارج ويحفظ دماء السوريين ووحدة سورية ومستقبلها. وانطلاقاً من ذلك الموقف المبدئي، ورغم قناعة القيادة السورية بعدم وجود نوايا صادقة لدى بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تدفع باتجاه تصعيد الأزمة السورية وتأجيج نيرانها وإطالة أمدها عبر إفشال كل محاولات الحوار، والإصرار على خلق حالة من عدم الاستقرار تكفل استدعاء التدخل الأجنبي. رغم كل ذلك تعاونت سورية مع بعثة المراقبين العرب ومع ما تلاها من مبادرات دولية اقترنت بعمل المبعوث الدولي الخاص كوفي عنان. واستقبلت، من هذا المنطلق، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية (أونسميس) وقدمت لها كافة التسهيلات التي مكّنتها من الانتشار في سورية في فترة زمنية قياسية غير مسبوقة. كما أعلنت القيادة السورية التزامها بتنفيذ خطة النقاط الست التي قَدّمها السيد عنان كاملةً وبدأت بالتنفيذ العملي لبنودها، كما رحبت ببيان جنيف الذي أكد على ضرورة تنفيذ هذه البنود، لكن سلوك المجموعات المسلحة التي سعت لاستغلال التزام الحكومة السورية بالخطة والبيان لتحقيق مكاسب على الأرض وتوسيع رقعة انتشارها، إضافة لتصريحات صدرت من بعض الدول الغربية والعربية، أوضحت من هي الجهات والدول التي عملت لإفشال كل تلك المبادرات.

لقد رحبت سورية بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً للأمم المتحدة، خلفاً للسيد عنان، وأكدت على استعدادها للتعاون الكامل معه استناداً للأسس التي توافقت عليها المجموعة الدولية وفي مقدمتها خطة النقاط الست. وأقول لكم أن نجاح

أي جهد دولي يتطلب، إلى جانب التزام الحكومة السورية، إلزام الدول الداعمة للمجموعات المسلحة في بلادي، وفي مقدمتها تركيا والسعودية وقطر وليبيا وغيرهم، بوقف تسليح و تمويل وتدريب وإيواء المجموعات الإرهابية المسلحة وتشجيع الحوار ونبذ العنف.

### السيد الرئيس،

عام كامل ونيف ونحن في سورية نقول إن ما تتعرض له بلادي هو مشكلة لها وجهان: الوجه الأول مرتبط بالحاجة لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مطلوبة شعبياً - أما الوجه الثاني فهو استغلال الحاجات والمطالب الشعبية لأهداف تختلف كلياً عن مطالب الشعب السوري ومصالحه، وجعل هذه المطالب سُلماً ترتقيه جماعات مسلحة تعمل على زرع الفتن وتقويض الأمن، وقد أشرت إلى كل ذلك في خطابي من هذا المنبر في العام الماضي. وأعود اليوم لأقول لكم أن الدولة في سورية قطعت خطوات إصلاحية جادة وهامة توجت بدستور جديد أقرّ التعددية السياسية وتم اعتماده باستفتاء شعبي عام قامت على أساسه انتخابات شاركت فيها الأحزاب السياسية المتعددة. والآن أقول لكم أن سورية مستمرة في العمل مع الأطراف الوطنية في المعارضة لبناء سورية جديدة وتعددية تستجيب لتطلعات شعبها وهي عازمة في الوقت نفسه على القيام بواجبها وتحمل مسؤولياتها في حماية شعبها من الإرهاب التكفيرى الجهادي الذي تعمل مجموعات إرهابية مسلحة من خلاله على نشر الفوضى وخلق الفتنة بين السوريين وضرب عيشهم المشترك.

### السيد الرئيس،

سمعنا من على هذا المنبر ومن منابر أخرى دعوات صدرت من البعض، غير العارف لحقائق الأمور أو المتجاهل لها، أو المساهم في تأجيحها، تدعو رئيس الجمهورية العربية السورية للتحي وذلك في تدخل سافر في شؤون سورية الداخلية، ووحدة أبنائها وسيادة قرارها.

إن الشعب السوري هو المخول الوحيد في اختيار مستقبله وشكل دولته التي تتسع لكل فئات وأطياف الشعب السوري بمن فيهم من غرَّرَ به وأخطأ الطريق. إنَّ

الشعب السوري هو الذي يختار قيادته عبر أهم سبل الديمقراطية والتعبير وهي صندوق الاقتراع.

فإذا كانت بعض الدول التي تتدخل في شؤون سورية الداخلية تتغنى بديمقراطيتها وحرية قرار شعوبها فالأولى بهذه الدول أن تدعمنا بخطنا الديمقراطي وتترك للشعب السوري أن يقرر قيادته عبر الانتخابات التي حدد شكلها الدستور الجديد والقوانين ذات الصلة، ولصندوق الاقتراع حينها القول الفصل.

أقول لهذه الدول كفى أوهاماً، وأدعو المعارضة الوطنية للعمل معاً من أجل وقف سفك الدم السوري والجلوس على طاولة الحوار للمشاركة في صنع حاضر ومستقبل سورية.

إننا لا نراهن على أية جهة أو طرف سوى ذلك الشعب السوري المصمم بكل مكوناته على رفض كل أشكال التدخل الخارجي بشؤونه الداخلية وهزيمة دعاة مشروع الطائفية والتطرف والإرهاب لأن الارتباط وثيق في بلادي بين سياسات الدولة وتطلعات الشعب.

السيد الرئيس،

رغم كل ما ذكرته عما تعيشه بلادي، فنحن نؤمن بالحل السياسي خطأ أساسياً للخروج من الأزمة وعليه أدعو من على هذا المنبر:

أولاً- أدعو كل الأطراف والأطراف السياسية، داخل سورية وخارجها، إلى حوار بناء تحت سقف الوطن، فأبواب سورية كما قلبها مفتوح لكل من يريد الحوار والبناء، ولتحقيق ذلك أدعو كل الدول الممثلة في هذه الجمعية إلى الضغط لإنهاء العنف في بلادي عبر وقف تسليح وتمويل وايواء وتدريب المجموعات الإرهابية.

ثانياً- ما ينتج عن هذا الحوار الوطني بعد توافق جميع الأطراف، سيكون خريطة البلاد وخطها المستقبلي في إقامة سورية أكثر تعددية وديمقراطية.

## السيد الرئيس،

هذه الأحداث في سورية أدت إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية في العديد من القطاعات الأساسية في بعض المناطق المتضررة من إرهاب المجموعات التكفيرية ما أدى إلى مفاقمة الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين. وفي الوقت الذي تقوم فيه حكومة بلادي بالعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الذين اضطروا بسبب عنف المجموعات المسلحة لترك بيوتهم والنزوح عنها، يسعى البعض لافتعال أزمات لاجئين في بلدان الجوار عبر تحريض الجماعات المسلحة لترهيب السوريين الآمنين في المناطق الحدودية، ما يؤدي لدفعهم إلى النزوح إلى دول الجوار، حيث يتم وضعهم إما في معسكرات التدريب على السلاح أو في مايشبه أماكن الاعتقال، وسط مناطق قاحلة أو وعرة واستغلال محتهم للحصول على المساعدات التي يُصرف جلّها على غايات لا علاقة لها بالأهداف الإنسانية. وأناشد من على هذا المنبر المواطنين السوريين للعودة إلى مدنهم وقراهم حيث تضمن الدولة عودتهم الآمنة وحياتهم الكريمة بعيداً عما يعانونه في هذه المخيمات من أوضاع لا إنسانية. وهنا اسمحوا لي أن أطرح تساؤلاً أراه مشروعاً حول مصداقية من يدعون الحرص على توفير مساعدات إنسانية للاستجابة لاحتياجات السوريين، وعن مدى اتساق ذلك مع سياسة تشديد العقوبات الاقتصادية التي أضرت بالأوضاع المعيشية لهؤلاء المواطنين السوريين الذين يدّعي من فرض العقوبات الحرص عليهم. كيف يستقيم فرض العقوبات على القطاع المصرفي وقطاع الصحة وقطاع النقل مع الحرص المزعوم على مصلحة السوريين؟ وأتساءل كذلك: هل المطالب الشعبية المحقة التي استجابت لها القيادة السورية بكل شفافية وصدق تبرر للبعض استخدامها كذريعة للاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم العسكري والمالي والإعلامي لمن يقومون بقتل الأبرياء، بما في ذلك الصحفيين والأطباء وأساتذة الجامعات وحتى رجال الدين الأفاضل؟ أم أن الأمر هو ترجمة عملية أخرى لمفهوم الفوضى الخلاقة التي تساهم فقط في تعزيز الهيمنة الغربية على بلدان البحر الأبيض المتوسط وخدمة مصالح إسرائيل التوسعية؟

## السيد الرئيس،

إن مايجري في بلادي لا يجعلنا نُضيع بوصلتنا الأساس وهي فلسطين والجلان، وعليه فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها بحقها الطبيعي في استعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ورفضها لكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية والديمغرافية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١. وتجدد سوريا دعمها لمشروعية التوجه إلى المجتمع الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية الحرة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

إن فشل جهود تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس المرجعيات الدولية التي أقرها المجتمع الدولي كأساس لإرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعود كما يعلم الجميع إلى المواقف والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، ولا سيما إصرار إسرائيل على الاستمرار في سياسة الاستيطان وتهريبها من استحقاقات السلام.

## السيد الرئيس،

تجدد بلادي دعوتها المجتمع الدولي للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. وتُذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحتها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن وتدعو المجلس إلى اعتمادها. وتؤكد سورية أن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون إلزام إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، على الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تؤكد في ذات الوقت على ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار النووي من حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.



السيد الرئيس،

إن إصرار الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها على تبني إجراءات اقتصادية أحادية الجانب ينافي قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة ويطرح تساؤلات حول مدى مشروعية وأخلاقية مثل هذه الممارسات. وانطلاقاً من ذلك، فإننا ندعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود. كما نجدد دعوتنا إلى رفع ووقف كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على شعوب دول أخرى مثل فنزويلا وبيلاروسيا وإيران وسورية وكوريا الديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن تطلّعنا إلى حصول إصلاح إيجابي للمنظمة الدولية ينطلق من رغبتنا في قيام عالم يسوده العدل والأمن والرخاء لشعوب العالم قاطبة، بعيداً عن نزعات الهيمنة الاستعمارية لبعض الدول التي تسعى لاستغلال الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب غيرها من الدول.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من السير بشعوب العالم نحو مستقبل أفضل يحقق طموحات تلك الشعوب في التعايش والعيش والتنمية والاكتفاء الغذائي بعيداً عن كافة أشكال التوتر والمواجهة والحروب إعمالاً لما أرساه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ ومقاصد سعت إلى الحفاظ على سيادة الدول والمساواة بينها في الحقوق والواجبات.

وشكراً السيد الرئيس.